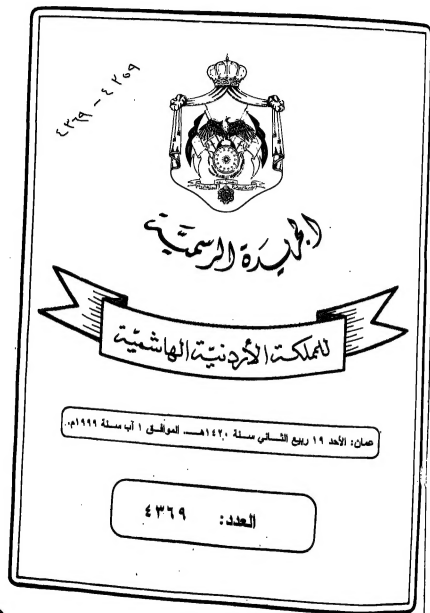


مكتبة من الكتب



كولج من قبل وزارة المالية

طبعت في المطابع العسكرية



فهرس العدد رقم ٤٣٦٩ الصادر بتاريخ ١٩٩٩/٨/١

رقم الصفحة	الموضوع
٢٨٠٢	- قبول استقالة وزير الشباب والرياضة
٢٨٠٢	- منح لمين عسان لقب (معالي)
٢٨٠٢	- تعيين رئيس لهيئة الأركان المشتركة
٢٨٠٢	- تجديد تعيين رئيس جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية
٢٨٠٤	- إعلان مساند بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور
٢٨٠٥	- قانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٩٩ قانون الجامعات الخاصة
٢٨٠٩	- قانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٩ قانون تنظيم العمل المهني
٢٨١٥	- اتفاق تعاون بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية التونسية في مجال التكوين والتدريب المهني والتشغيل
٢٨١٩	- بروتوكول التعاون الصحي بين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية التونسية

مكتبة
الملك
الحسين

قبول استقالة

وزير الشباب والرياضة

صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قبول استقالة معالي الدكتور محمد خير مامسر وزير الشباب والرياضة من منصبه اعتباراً من تاريخ ١٩٩٩/٧/١٥ .

منح أمين

عسان لقب (معالي)

* صدرت الإرادة الملكية السامية بمنح السيد نضال برجس الحنيد أمين عسان الكبرى لقب (معالي) اعتباراً من ١٩٩٩/٧/١٨ .

تعيين رئيس

لجنة الأركان المشتركة

صدرت الإرادة الملكية السامية بتعيين عطوفة الفريق الركن السيد محمد يوسف الملكاوي رئيساً للجنة الأركان المشتركة اعتباراً من ١٩٩٩/٧/١٨ بالراتب المقرر .

تجديد تعيين

رئيس جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية

صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس التعليم العالي رقم (٩٩/١١) تاريخ ١٩٩٩/٥/٣١ المتضمن تجديد تعيين الاستاذ الدكتور سعد حجازي رئيساً لجامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية اعتباراً من ١٩٩٩/٩/٢٥ ولمدة أربع سنوات .

رقم الصفحة	الموضوع
٢٨٢٣	- بروتوكول التعاون بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية التونسية في مجالي الشباب والرياضة
٢٨٢٧	- تعليمات محلة للتعليمات علاوة غلام المعجدة للمتقاعدين لسنة ١٩٩٩
٢٨٢٨	- إصدار مسكوكات تذكارية فضية وذهبية
٢٨٣٠	- إعطاء أصناف من ضريبة المبيعات الإضافية
٢٨٣١	- التعريفات الجمركية
٢٨٣٥	- تعليمات بدل الأتعاب التي تتلقاها المكاتب الخاصة للتشغيل
٢٨٣٦	- تعليمات صندوق الإفراض لموظفي دائرة الجمارك رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٩

اعلان

صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

يعلم انه عملاً بالمادة (٩٤) من الدستور اجلت القانون المؤقت رقم (١٩) لسنة ١٩٨٩ قانون الجامعات الاهلية المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٣٦٣٧) الصادر بتاريخ ١٩٨٩/٧/١ الى مجلس الامة لادخل عليه المجلس بعض التعديلات ومن ضمنها تسمية القانون بحيث اصبح (قانون الجامعات الخاصة) .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقصره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الازادة الملكية النامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم (١٩) لسنة ١٩٨٩ المشار اليه .

١٩٩٩/٧/١٧

رئيس الوزراء
عبد الرؤوف الروابدة

يحق فيحصل بن الحسين نائب جلالة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلسا الاعيان والنواب
تصادق على القانون الآتي ونشر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٩٩

قانون الجامعات الخاصة

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون الجامعات الخاصة لسنة ١٩٩٩) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه مالم يدل القربة على غير ذلك :-

المجلس : مجلس التعليم العالي المنصوص عليه في قانون التعليم العالي المعمول به .

مجلس الاعتماد : مجلس التعليم العالي المعمول به .

الجامعة الخاصة : كل مؤسسة لتعليم العالي لاقبل مدة الدراسة فيها عن أربع سنوات اعيدادها وتمنح الدرجة الجامعية الاولى (البكالوريوس) على الاقل تؤسس وتملكها وتديرها وتشرف عليها جهة غير حكومية .

المادة ٣- تهدف الجامعة الخاصة الى المساهمة في تحقيق اهداف التعليم العالي المنصوص عليها في قانون التعليم العالي المعمول به .

المادة ٤- تنشأ الجامعة الخاصة بقرار من المجلس وفقاً للشروط والاضمانات التي يقرها .

المادة ٥٥- تتمتع الجامعة الخاصة بخصصة اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري ولها بهذه الصفة ان تقاضي وتقاضى ولها حق تملك الاموال المتقولة وغير المتقولة و ابرام العقود بمغاي ذلك عقود البيع والرهن والافتراش وقبول التبرعات والهبات والوصايا واجراء سائر التصرفات القانونية على ان لا تعارض ذلك كله مع اهدافها.

المادة ٥٦- يتولى المجلس جميع الصلاحيات والمسؤوليات المنصوص عليها في قانون التعليم العالي بالإضافة الى :-

- أ- الموافقة على قبول التبرعات والهبات والمنح التي تقدم للجامعات الخاصة اذا كان مصدرها غير اردني.
- ب- الموافقة على اتفاقيات التعاون الثقافي والتكنولوجي وبرامجه بين الجامعة الخاصة والجامعة والمؤسسة والهيئة المختصة العربية والاجنبية والاقليمية والدولية.

المادة ٥٦أ- يقدم طلب تأسيس الجامعة الخاصة الى المجلس مرفقاً بالبيانات والوثائق وسائر الضمانات التي يقرها، ويصدر المجلس قراره بشأن الطلب خلال مدة لا تزيد على ستة شهور.

- ب- يتولى المجلس التأكد من تحقيق الجامعة لاهدافها، ويصدر لئلاذات الفرض تعليمات للتخصيص، وله في حالة مخالفة الجامعة للقوانين والانظمة والتعليمات المنظمة لها ان يوقف قبول الطلبة فيها او يغلغها وي سحب ترخيصها.
- ج- يتولى مجلس الاقتصاد شؤون اعتماد الجامعات الخاصة وفقاً لاحكام اسانوين لتعليم العالي.

المادة ٥٦ب- لتحدد مجالس الجامعة الخاصة وشروط تعيين رئيس الجامعة والعمداء و رؤساء الاقسام ورؤب هيئة التدريس فيها، وكل ما يتعلق بهم بموجب تعليمات يصدرها المجلس لهذه الغاية.

المادة ٥٦ج- تتألف الواردات المالية للجامعة الخاصة من المصادر التالية :-

- أ- الرسوم الجامعية والاجور والبدلات الخاصة بالخدمات الجامعية التي تقدمها للطلاب وغيرهم.
- ب- بيع استثمار اموالها.
- ج- التبرعات والهبات والمنح والوصايا والوقايف.
- د- الواردات التي تحقق لها من أي خدمات اكاديمية او علمية او استشارية تقدمها للتغير.
- هـ- مايتأتى لها من مبيعاتها ومنشوراتها.
- و- أي مصادر أخرى يوافق عليها المجلس.

المادة ٥٦د- ١- تصمت الجامعة الخاصة ذاتها و قهوداً مالية منتظمة وفقاً للاصول المحاسبية المتبعة، وتكون الحسابات والتقارير الختامية المستخرجة منها خاصة لتتدقيق من قبل مدقق حسابات قانوني مرخص كونه الجامعة لهذه الغاية.

ب- تصمت الجامعة الخاصة بالمجلات الاكاديمية التي يقرها المجلس وتنظمها وفقاً لتعليماته وقراراته.

المادة ٥٦د- ١أ- على الجامعة الخاصة ان تقدم تقريراً سنوياً الى المجلس عن اعمالها خلال السنة الماضية وخطينها عن السنة المقبلة، على ان يقدم التقرير خلال مدة لا تتجاوز اليوم الأول من شهر آذار من السنة التالية للسنة التي يتعلق بها التقرير.

المادة ٥٦د- ١ب- لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون.

المادة ١٦٤- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٩٩/٦/٢١

فيصل بن الحسين

رئيس الوزراء	نائب رئيس الوزراء	نائب رئيس	رئيس الوزراء
وزير الدفاع	وزير التخطيط	وزراء	وزراء
عبد الرؤوف الروابدة	الحكوة ربحا خلف	مروان الحمود	أمن المجالي

وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة	وزير الأولف والشؤون	وزير المال ووزير
وزير دولة للشؤون البرلمانية	والخدمات الاجتماعية	البريد والاتصالات
توفيق عريشان	الدكتور عبد السلام العبدوي	جمال الصرايرة

وزير السياحة والاثار	وزير الثقافة	وزير الاعلام	وزير
علاء بلقاسي	الدكتور محمد خرماسر	المهندسان نصر القزوي	وزير الثقافة
		عبد الله الخطيب	الخارجية

وزير التربية والتعليم	وزير العمل	وزير	وزير
الدكتور علي حجابات	عبد القادر	الدكتور ميكليل ماري	الدبلوماسية
		نائب القاضي	

وزير العدل	وزير	وزير الداخلية	وزير
الدكتور حمزة حداد	الدكتور خليل محادين	المهندسان سليمان أبو عليم	الزراعة
		المهندسان شليم الشويل	

وزير الصناعة والتجارة	وزير الاشغال	وزير	وزير
محمد صبور	الصفاء والاكاش	الصحة	وزير
	المهندسان حسني أبو عدا	الدكتور اسحق مره	الدكتور فيصل الخراوج

نحن فيصل بن الحسين نائب جلالة الملك العظيم

بمقتضى المادة (٢١) من الدستور

ونشاء على مالهروه مجلسا الاعيان والتواب

نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره

واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٩

قانون تنظيم العمل المهني

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون تنظيم العمل المهني لسنة ١٩٩٩) ويعدل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون لتكلمات والامارات التالية حيثاوردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه .

١- وزارة : وزارة العمل

٢- وزير : وزير العمل

٣- المؤسسة : مؤسسة التدريب المهني

٤- المجلس : مجلس ادارة المؤسسة

٥- المدير العام : مدير عام المؤسسة

٦- المهنة : أي عمل أو صفة أو خبرة تدرى عليها احكام هذا القانون

٧- الشخص : أي شخص طبيعي أو مشعوي

٨- المهنة : المكان الذي يزاول فيه الشخص أي مهنة

٩- المنشأ المهني : كل موقف يجهه الزائر من بين موظفي الوزارة أو المؤسسة

١٠- لتقيام بأعمال التفتيش وفقاً لأحكام هذا القانون أو يلووه

١١- بذلك

المادة ٣- تدرى احكام هذا القانون على المهن التي يقرر مجلس الوزراء شمولها باحكامه بناء على تنسيب المجلس .

المادة ٥- يصدر المجلس، بناء على تنسيب اللجان الفنية التي يشكلها لهذه الغاية، التعليمات الخاصة بتصنيف مجالات العمل التي ذات، وتحديد الشروط الخاصة بكل فئة منها وذلك وفقاً للمعايير المعتمدة بما في ذلك ما يلي، وتشر هذه التعليمات في

الهيئة الرسمية -

أ- سعة المحل -

ب- المعدات والتجهيزات الواجب توفرها في المحل -

ج- متطلبات السلامة والصحة المهنية.

د- المستوى المهني للمطلوب وتدريبهم.

هـ- المستوى الفني للأداة.

المادة ٥- أ- تصدر شهادة تصنيف المحل لمدة خمس سنوات بقرار من المدير العام، أو من يوفضه خطياً، وذلك بناء على تنسيب لجان مختصة بشكلها لهذه الغاية ويحق لمصاحب المحل الاعتراض على التصنيف في محكمة الصلح المختصة خلال سائر يوم من تاريخ تبليغه قرار التصنيف.

ب- لا يجوز مزاولة المهنة في أي محل ما لم يكن محققاً مصفاً وفقاً لأحكام هذا القانون.

المادة ٦- أ- يشترط في المحل المراد تصنيفه أن يكون حاصل على التراخيص المنصوص عليها في القوانين والأنظمة المعمول بها.

ب- على صاحب المحل الالتزام بإتباع شهادة التصنيف المصلحة في مكان بارز منه، ولا يحفظ باجزة مزاولة المهنة للمعلمين لديه.

المادة ٧- لغايات تطبيق أحكام هذا القانون، يصنف المعلمون المهنيون إلى فئات فنية، وتحدد المواصفات والدرجات والمسميات في كل فئة بموجب نظام يصدر لهذه

الفئات:

أ- الاختصاصي.

ب- الفني.

ج- المهني.

د- العام.

هـ- محد المهارة.

المادة ٨- أ- تحدد أفراد التصنيف المهني وإجراءاته التي تنطبق عليها أحكام هذا القانون لغايات منح اجازة مزاولة المهنة للمعلمين لمدة خمس سنوات، بما في ذلك الاختبارات التي تجريها المؤسسة لتحديد المستوى المهني وليس الترقية من درجة في أخرى في كل فئة بموجب نظام يصدر لهذه الغاية، ولا يجوز لأي شخص أن يزاول أي مهنة ما لم يحصل على اجازة مزاولة المهنة. وتحدد هذه الهيئة ومستوى التصنيف المهني له.

المادة ٩- أ- تعرض رسوم على اصناف شهادة تصنيف المحل واجازة مزاولة المهنة، وتحدد مبالغها بموجب نظام يصدر لهذه الغاية.

ب- تستوفي المؤسسة بدل اجور الاختبارات التي تجريها في سياق اقباسها باصالتها. وتحدد هذه الاجور بموجب نظام يصدر لهذه الغاية، على أن تخصص هذه الاجور لغايات التدريب المهني والاختبارات.

المادة ١٠- أ- للفتش المهني القيام بالفتش على المحلات للتحقق من مراعاتها للشروط والمواصفات المنصوص عليها في هذا القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه، ويكون للفتش المهني سلطة الضابطة الحادية وصلاحياتها المنصوص عليها في قانون أصول المحاكمات الجزائية المعمول به.

ب- تحدد مهام مفتشي المهين وصلاحياتهم ومكافاتهم بموجب نظام يصدر لهذه الغاية.

ج- للفتش المهني طلب من صاحب المحل ارفاق المصلحة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ اقرار خطياً بذلك وإلى حلة تعلقه للقرين. احتياك المحل لحين ارفاق الصلح او صدور قرار من محكمة بشانه.

المادة ١١- أ- تتولى محكمة الصلح المختصة النظر فيما يلي:

١- الاعتراض على تصنيف المحل واجازة مزاولة المهنة.

٢- المصلحة التي ترتب خلالها لاحكام هذا القانون.

ب- للمحكمة أن تحكم بإعتاق المحل أو وقف العمل بشهادة تصنيف المحل أو اجازة

مزاولة المهنة لمدة التي تراها مناسبة، كما لها احتياك المحل نهائياً ولغاء شهادة

تصنيف المحل أو اجازة مزاولة المهنة، وذلك بالإضافة إلى العقوبات المنصوص

عليها في هذا القانون.

المادة (١٣) : - يعاقب صاحب المحل الذي يزول أي مهلة دون الحصول على شهادة تصنيف المحل أو يتأخر عن تجديد شهادة التصنيف مدة لا تتجاوز ستين يوماً بالفراصة من مدة دينار إلى ألف دينار، والمكسبة أن تقرر إغلاق المحل إلى حين استكمال إجراءات التصنيف.

ب- يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر كل من أقدم على فتح المحل الذي صدر قرار من المحكمة بإغلاقه.

المادة (١٣) : - يعاقب بالحبس من أسبوع إلى ثلاثة أشهر أو بالفراصة من مائة دينار إلى خمسمائة دينار، أو بكلاً الغروين، كل من ارتكب أي من المخالفات التالية:

- ١- مخالفة شروط التصنيف المنصوص عليها في هذا القانون .
- ٢- استخدام مهنيين غير مصرّفين في محله .
- ٣- تغيير موقع محله دون إعلام المؤسسة بذلك .

ب- يعاقب صاحب المحل بالفراصة من عشرة دنانير إلى خمسين ديناراً إذا لم يتم بتعليق شهادة تصنيف محله في مكان ظاهر للعيان ، أو لم يحتفظ بشهادات المستوى للمعاملين لديه .

ج- يكون صاحب المحل ومديره مسؤولين عن أي مخالفة ترتكب في المحل خلافاً لأحكام هذا القانون .

المادة ١٤- يعاقب بالحبس من أسبوع إلى ثلاثة أشهر ، أو بالفراصة من عشرين ديناراً إلى مائة دينار ، أو بكلاً الغروين ، كل من زاول أي مهلة دون الحصول على التصنيف المهني ، أو تأخر في تجديده أكثر من ستين يوماً بعد تاريخ انتهاء مدته .

المادة ١٥- لا يجوز تخفيض عقوبة الفرامة المنصوص عليها في المادتين (١٢-١٤) عن حددها الأدنى لأي سبب من الأسباب .

المادة ١٦- يتوجب على أي شخص يزاول أي مهنة تسمى عليها أحكام هذا القانون أن يوليّق أوصاحته وأوصاج محله الذي تزاوّل فيه تلك المهنة مع أحكام هذا القانون ، وذلك خلال مدة لا تزيد على ثلاث سنوات من تاريخ شمول تلك المهنة بأحكام هذا القانون ، وللوزير بناء على تنسيب المجلس تعديد هذه المدة لسنتين إضافيتين ، وذلك تحت طائلة إغلاق المحل واعتبار إجازة مزاوله المهنة مغلّقة .

المادة ١٧- لمجلس الوزراء إصدار اللائحة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

المادة ١٨- يلغى أي نص في أي تشريع آخر إلى النسخ الذي يتعارض فيه مع أحكام هذا القانون .

الباب الثاني

يشمل التعاون في مجال التكوين المهني والتشغيل الذي يدخل في إطار هذا الاتفاق، ما يلي:

- ١- تبادل التفرعات والدراسات والمعلومات المتعلقة بالتكوين المهني والتشغيل.
- ٢- تبادل المراجع والبيانات والمواد التكوينية.
- ٣- تبادل الزيارات الاستطلاعية.
- ٤- تكوين الكوادر والإطارات العاملة بقطاع التدريب والتكوين المهني والتشغيل.
- ٥- تصميم مناهج التكوين وتطوير أساليب التدريب والتكوين.
- ٦- تطوير أساليب الإرشاد والتوجيه المهني للشباب قصد تيسير عملية تكوينه وإدماجه المهني، ورفع كفاءة المرحدين المهنيين العاملين في هذا المجال.
- ٧- تشجيع توأمة المراكز التكوينية.
- ٨- تقديم خدمات الإرشاد المساندة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للعاملين في ميادين العمل.
- ٩- تصميم وتطوير الاختبارات المهنية.
- ١٠- تشجيع الجانبين التعاون في تمويل النشاطات المشتركة والبحث عن مصادر تمويل خارجية.
- ١١- تهيئة كل جانب الفرصة للجانب الآخر لإشراك عدد من المربين في الدورات التدريبية التي يعقدها.

الباب الثالث

يعمل الجانبان على الاستفادة من الخبرات المتوفرة في كلا البلدين في مختلف مراحل إنجاز المشاريع ذات الصلة بقطاع التكوين المهني والتشغيل.

الباب الرابع

يسعى الجانبان لتحقيق أهداف وغايات هذا الاتفاق بالاستفادة القصوى من الامكانيات المتاحة لدى البلدين في إطار التعاون الثنائي والتلاقي وتعدد الأطراف.

الباب الخامس

لتطبيق نصوص هذا الاتفاق تشكل لجنة فنية مشتركة من العاملين في مجال التدريب والتكوين المهني والتشغيل يكون من مهامها:

- أ. وضع برامج تنفيذية لبلورة التعاون في مجال التكوين المهني والتشغيل.
- ب. تحديد طرق ووسائل إنجاز هذه البرامج المنفق عليها.
- ج. متابعة وتقييم البرامج المنفق على إنجازها ومعالجة الصعوبات التي قد تعترض سير تنفيذها.

الباب السادس

تجتمع اللجنة الفنية المشتركة المتصوص عليها بالباب الخامس أعلاه، بصفة دورية بالتناوب في كلا البلدين مرة كل سنتين على الأقل ويحدد زمن ومكان الاجتماع باتفاق الطرفين.

المادة السابعة

يمهد لكلا الجانبين تعيين ممثلين اثنين في اللجنة الفنية المشتركة من المسؤولين في قطاع التكوين المهني والتشغيل، ويمكن تعيين خبراء متخصصين في كلا البلدين للمشاركة في أعمالها.

المادة الثامنة

يسري هذا الاتفاق بعد استيفاء القواعد القانونية المنبثقة في كل من البلدين.

المادة التاسعة

يعلن بهذا الاتفاق لمدة أربع سنوات تلقائياً ما لم يبد أحد الطرفين رغبته في إنهاء العمل به في موعد يسبق تاريخ انتهاء أجله بثلاثة أشهر على الأقل، وفي جميع الأحوال تبقى البرامج التشغيلية الجارية بين الطرفين سارية المفعول حتى تاريخ انتهاء مدتها.

وقع هذا الاتفاق في عمان بتاريخ ١٩٩٩/٧/١٦ من نسختين أصليتين باللغة العربية.

عن المملكة الأردنية الهاشمية	عن الجمهورية التونسية
عبد القادر	الحسن المازلي
وزير العمل	وزير التجارة

بروتوكول التعاون الصحي

بين

المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية التونسية

بناء على توجيهات القيادة السياسية العليا، وانطلاقاً من الإيمان المشترك بأهمية تطوير علاقات الأخوة بين البلدين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية التونسية، ورغبة منهما في تطوير وتوثيق سبل التعاون في المجالات الصحية المختلفة فقد اتفق الطرفان على ما يلي :

المادة الأولى

التعاون في مجال التعليم الطبي المستمر

- ١- يتعاون الطرفان في مجال تبادل الخبراء في مبادئ الدراسات الطبية العليا، وتدريب الكوادر المساعدة والمتاحج التعليمية والبحث العلمي حسب احتياجات البلدين، ويمكن أن يحفظ كل بلد بقاعدة معلومات عن الإمكانيات والكفاءات البشرية في البلد الآخر.
- ٢- يتبادل الطرفان القوى العاملة في المجالات الطبية المساعدة المختلفة التي يتفقان عليها لعمليات الدراسة، التدريب، الاستشارات...إلخ.
- ٣- يتبادل الطرفان المعلومات حول المؤتمرات والندوات ذات الصلة الدولية والمعنبة بالأمور الصحية والطبية، والتي تعقد في أي من البلدين وبناء على طلب أحد الطرفين. ولذا يرسل الطرف الآخر المسود غير الموقعة ذات العلاقة الصادرة بمناسبة عقد مثل هذه النشاطات.

- ٤- تبادل الهيئات المعنية لدى الطرفين لوائح المشورات الطبية والأفلام بالإضافة إلى أية مواد إعلامية مكتوبة أو سمعية بصرية في حقل المعرفة الصحية.
- ٥- يتعاون الطرفان في مجال تبادل المناهج الدراسية على كافة المستويات الأكاديمية.
- ٦- يشجع الطرفان الاتصال المباشر بين المؤسسات والهيئات التعليمية المعنية بالطب والصحة، على أن يتولى هذه المؤسسات والهيئات الترتيبات المالية لكل هذا التعاون.
- ٧- يتعاون الطرفان في مجال تأهيل الكوادر الطبية في المجالات التي يحتاجها كل طرف وحسب تفردها لدى الطرف الآخر.
- ٨- يتبادل الطرفان الدوريات والنشرات الخاصة بالأمراض المعدية، والخطوات المتبعة في مكافحة الوبائيات.

المادة الثانية

التعاون في مجال الأدوية

- ١- يعمل الطرفان على تسهيل تسجيل الدواء المصنع في أي من البلدين لدى البلد الآخر، مع اعتماد مبدأ المعاملة بالمثل من حيث إعطاء الأولوية في التسجيل والاستيراد للأدوية التي لا تصنع عليا في كلا البلدين.
- ٢- يتعاون الطرفان في مجال تصنيع الدواء من خلال تشجيع كل دولة الامسة متابع دوائية في البلد الآخر وتسهيل كافة الإجراءات اللازمة للقيام بذلك.

- ٣- يتبادل الطرفان المعلومات في مجال السياسات الدوائية وخاصة نظام التسجيل الدولي والرقابة العامة على الدواء وتخزين الأمصال والمطاعيم والأدوية.
- ٤- يعمل الجانبان على التكامل في مجال التصنيع الدولي والرقابة النوعية على الأدوية.
- ٥- يعمل الجانبان على تبادل الخبراء والخبرات ووضع أسس للتعاون والإستفادة من الخدمات الفنية المتطورة في كلا البلدين في مجال الصناعة الدوائية والرقابة عليها.
- ٦- دعوة القطاعين العام والخاص في البلدين للإستثمار في ميدان صناعة الدواء والإستفادة من المزايا الإستثمارية التي تقدمها القوانين ذات الصلة في البلدين.

المادة الثالثة

التعاون في مجال الخدمات العلاجية

يعمل الجانبان على تسهيل تبادل معاملة المرضى بكل من تونس والأردن ولهذا الغرض يعد الطرفان اتفاقية إطارية تضبط التزامات كل طرف في هذا المجال.

المادة الرابعة

التعاون في مجال الرعاية الصحية الأولية

يتعاون الطرفان في مجالات الرعاية الصحية الأولية ولا سيما مكافحة الأمراض السارية والتوطنة ووضع الوسائل التي تكفل هذا التنسيق بما فيها تبادل الجداول والتقارير الدورية والنشرات العلمية والتقنية المتعلقة بها والتعاون فيما يخص تصنيع واستيراد وتقييم فاعلية المطاعيم والتطاحات والأمصال.

يعاون الطرفان في مجال تبادل الخبرات في مبادئ صحة الأسرة والصحة الإنجابية وصحة المجتمع.

- ١- يعاون الطرفان في تبادل الخبرات والمعلومات والنشرات الصحية.
- ٢- يعاون الطرفان في تبادل المعلومات عن الوبئة في حال حدوثها بالإضافة إلى التقارير الصادرة عن كلا الطرفين.

المادة الخامسة

التعاون في مجال تبادل الخبرات والمعلومات والزيارات

- ١- يعاون الطرفان في مجال تبادل القوانين والأنظمة والتشريعات الصحية.
- ٢- يعاون الطرفان في مجال التأمين الصحي.
- ٣- يعاون الطرفان في مجال نظم الإدارة الصحية.
- ٤- يعاون الطرفان في مجال تبادل الخبراء والمعلومات.
- ٥- يعاون الطرفان في مجال تبادل الزيارات الرسمية بين المختصين في كافة المجالات الصحية والطبية والدوائية والتشريعية والإدارة الصحية والمهن الطبية المساعدة.
- ٦- تبادل التجارب في ميدان الصرف الصحي.

المادة السادسة

يشكل الطرفان لجنة فنية مشتركة مع متابعة تطوير وتفعيل بنود التعاون الواردة في هذا البروتوكول، وتقديم الاقتراحات المناسبة لتطويره.

سُرعَ وقوع في عمان بتاريخ ١٦/١١/١٩٩٩ في تسعين أمصليين باللغة العربية.

عن المملكة الأردنية الهاشمية
الدكتور اسحق بركة
وزير الصحة

عن الجمهورية التونسية
الطاهر صويو
كاتب الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية

بروتوكول التعاون

بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

وحكومة الجمهورية التونسية

في مجالي الشباب والرياضة

تعزيزاً لعلاقات الإخاء والتضامن بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية التونسية وانطلاقاً من الرغبة الصادقة لكلا الجانبين في توليق العلاقات القائمة بينهما وتنميتها للإسهام في دعم أرواح الأخوة والصداقة بين شباب البلدين، ورغبة شديداً في توليق علاقات التعاون في مجالي الشباب والرياضة، مع مراعاة القوانين والأنظمة المتبعة في كلا البلدين فقد اتفقتا على ما يلي :

المادة الأولى

يعمل الجانبان على دعم التضامن بينهما في مجالي الشباب والرياضة وتشجيع هذا التعاون بين الأجهزة المعنية في كلا البلدين.

المادة الثانية

في مجال الشباب

يعمل الجانبان على تعزيز التضامن بينهما في مجال الشباب بالوسائل التالية :

- ١ - تبادل زيارات الوفود الشبابية لتحقيق المزيد من التفاهم وتحقيق أواصر الإخاء بين شباب البلدين.
- ٢ - تبادل زيارات المسؤولين من العمل الشبابي في كلا البلدين.
- ٣ - تشجيع تبادل الزيارات بين مغربي وأعضاء وفادة مراكز الشباب لتبادل الخبرات في هذا المجال.
- ٤ - تبادل الوفود الشبابية للمشاركة في المسكرات والخيمات العلمية والتظاهرات الشبابية في كلا البلدين.

المادة الثالثة

في مجال الرياضة

يعمل الجانبان على تعزيز التعاون بينهما في المجال الرياضي بالوسائل التالية :

- ١ - تبادل زيارات الفرق الرياضية للمنتخبات والأندية في كلا البلدين وإقامة لقاءات ودية بينهما باتفاقيات جانبية من خلال الاتحادات المعنية.
- ٢ - المشاركة في البطولات والدورات العربية والأفريقية والدولية التي تنظم في كلا البلدين وإقامة المسكرات التدريبية المشتركة.
- ٣ - تبادل زيارات القادة الرياضيين والخبرات الرياضية في كلا البلدين.
- ٤ - تبادل المعلومات في مجال إدارة وصيانة للمعدات والرافق الرياضية.
- ٥ - الاستفادة من الخبرات الرياضية في مجال التدريب والتحكيم في كلا البلدين.

المادة الرابعة

يعمل الجانبان على دعم علاقات التعاون الشبابي والرياضي بينهما بالوسائل التالية :

- ١ - تسهيل المواقف في المؤتمرات والاجتماعات والدورات العربية والأفريقية والدولية.
- ٢ - تبادل الوثائق والمعلومات التي تصدر عن المؤتمرات والاجتماعات الشبابية والرياضية التي تقام في كلا البلدين.
- ٣ - الإفادة من الدورات التدريبية والتأهيلية التي تنظمها معاهد وبركات إعداد القادة في كلا البلدين.

أحكام عامة

المادة الخامسة

اتفق الطرفان على أن يكون تبادل الوفود الشبابية والرياضية على أساس المتبادلة.

المادة السادسة

- لتنفيذ مواد هذا البروتوكول يتم تشكيل لجنة مشتركة من الجانبين تتجمع في كلا البلدين بالتناوب ويعهد للجنة المشتركة ما يلي :
- ١ - وضع البرامج التنفيذية لواء هذا البروتوكول.
 - ٢ - أية أوجه تعاون أخرى في مجالي الشباب والرياضة يتم إدراجها في ملحق خاص يوقع عليه رئيسا الجانبين في اللجنة المشتركة.

المادة السابعة

- ١- يتولى تنفيذ هذا البروتوكول كل من وزارة الشباب في المملكة الأردنية الهاشمية ووزارة الشباب والطفولة في الجمهورية التونسية.
- ٢- يعمل بهذا البروتوكول اعتباراً من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليه ويبقى سارياً لمدة خمس سنوات ويجدد تلقائياً.

حرر هذا البروتوكول من نسختين أصليتين وباللغة العربية، وتم التوقيع عليه في عمان بتاريخ ١٩٩٩/٧/١٦.

عن المملكة الأردنية الهاشمية	عن الجمهورية التونسية
محمد خير ماسح	الطاهر صبيح
وزير الشباب والرياضة	كاتب الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية

* قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٩/٧/١٧ الموافقة على (تعليقات معدلة لتعليمات علاوة غلاء المعيشة للمتعاقدين لسنة ١٩٩٩) بثقلها التالي:-

تعليقات معدلة لتعليمات علاوة غلاء المعيشة
للمتعاقدين لسنة ١٩٩٩

المادة ١٥- تسمى هذه التعليمات (تعليقات معدلة لتعليمات علاوة غلاء المعيشة للمتعاقدين لسنة ١٩٩٩) وتقرأ مع تعليمات علاوة غلاء المعيشة للمتعاقدين المنشورة في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٩٨٢) الصادر بتاريخ ١٩٨١/٢/١٦ المشار إليها فيما بعد بالتعليمات الأصلية وما طرأ عليها من تعديل كتعليمات واحدة ويعمل بها اعتباراً من ١٩٩٩/٧/٢٠.

المادة ٢٥- تعدل الفقرة (أربعاً) من المادة (٢) من التعليمات الأصلية بإضافة البند (هـ) التالي إليها :-

هـ- ١- يصرف للمتعاقدين الأصلي الذي يتقاضى راتباً شهرياً إجمالياً يقل عن (١٥٠) مائة وخمسين ديناراً علاوة شهرية مقدارها (١٠) عشرة دنانير .

٢- يصرف للمتعاقدين الأصلي الذي يتقاضى راتباً شهرياً إجمالياً يتراوح ما بين (١٥٠) مائة وخمسين ديناراً و (٢٥٠) مائتين وخمسين ديناراً علاوة شهرية مقدارها (٢) سبعة دنانير .

إصدار مسكوكات

تذكارية فضية وأ ذهبية

* قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٩/٧/١ بالإستناد لأحكام المادة (٢٨) من قانون البنك المركزي الأردني رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ وتعديلاته - الموافقة على إصدار مسكوكات تذكارية فضية وأ ذهبية احتفاء بمناسبة جلوس جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم - حفظه الله - على العرشين وذلك وفق الأوصاف والمواصفات التالية:-

إوصاف ومواصفات المسكوكات التذكارية التي سيصدر بمناسبة جلوس جلالة الملك عبدالله الثاني على العرش

الأوصاف والمواصفات	القيمة	العدد
القيمة الاسمية	عشرة دنانير	خمسون ديناراً
القطر	٤٠ مم	٣٠ مم
الوزن	٣٦ غ	١٦ غ
التقويم	١٠٠٠/١٩٩٩	٢٢ أيلول
النوعية	مصفولة	مصفولة
المسك	٢٣٥ مم	١٣٥ مم
الحالة	مستلنة	مستلنة

* وجه المصنوعة ، صورة جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين .

بحيث بها العبارات التالية :-

- عبارة "عبدالله الثاني بن الحسين" على يمين صورة جلالة الملك عبدالله الثاني ، وعبارة "ملك المملكة الأردنية الهاشمية" على يسار صورة جلالاته .
- عبارة "بمناسبة الجلوس على العرش " لعل صورة جلالاته ، تملو طرفي العبارة السنة الهجرية والميلادية التي تم فيها التتويج .

* ظهر المصنوعة ، صورة شعار المملكة الأردنية الهاشمية .

بحيث بها العبارات التالية :-

- عبارة "The Hashemite Kingdom of Jordan" اعلى شعار المملكة .
- عبارة التتويج باللغة الانجليزية لعل شعار المملكة .
- "The Accession To The Throne of King Abdallah II" .
- التسمية الاسمية باللغتين العربية والانجليزية والسنة الهجرية والميلادية باللغة الانجليزية تملو عبارة التتويج .

إعطاء أصناف
من ضريبة المبيعات الإضافية

قرر مجلس الوزراء في جلسته للتعقد بتاريخ ١٩٩٩/٧/٢٠ - بالاستناد لاحكام
الفقرة (د) من المادة (٢١) من قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم (٦) لسنة ١٩٩٤
وتعديلاته - الموافقة على تسريب معالي وزير المالية / الجمارك بشكله التالي :-

تسريب

١ - استناداً لاحكام الفقرة (د) من المادة (٢١) من قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم
(٦) لسنة ١٩٩٤ وللتعديلات التي طرأت عليه بموجب مقرر رقم (١٥) لسنة ١٩٩٥ ،
أسبب الموافقة على إعطاء الأصناف التالية من ضريبة المبيعات الإضافية :-

أ - أجهزة التصوير الفوتوغرافي .

ب - كاميرات الفيديو - أجهزة تسجيل الصورة والصوت ، أو الصورة - .

٢ - يعمل به اعتباراً من تاريخ نشرة بالجريدة الرسمية .

د . ميشيل مارنو

وزير المالية

التعريفات الجمركية

بناء على التسبب المشترك من كل من معالي وزير المالية ومعالي وزير الصناعة
والتجارة وعطوفة مدير عام الجمارك ، قرر مجلس الوزراء في جلسته للتعقد بتاريخ
١٩٩٩/٧/٢٠ - بالاستناد لاحكام المادة (١٤) من قانون الجمارك رقم (٢٠) لسنة
١٩٩٨ - اجراء تعديل على جداول التعريفات الجمركية كما هو مبين ازاء كل بند من
برودها في الجدول التالي :-

١ - استنداً للمتاحيات المفعلة إيبا بموجب المادة رقم (١٤) من قانون الجمارك رقم (٢٠) لسنة ١٩٦٨ ، نسب إيراد التحلل التخلي على جدران التعريفية الجمركية كما هو مبين أراء كان بند مبسودها في الجدول أدناه : -

رقم البند المسلسل	بيانات التصنيف	نوع البند	الاستخدام	المقرر
6117.20	- لويطة عتي (كرسفات) وورقات عتي (بياكون) ولويطة عتي بشكل مائل	القيمة	٥ %	
6215.10	- من حرير أو فضلات حرير	القيمة	٥ %	
6215.20	- من ألياف تركيبية أو اصطناعية	القيمة	٥ %	
6215.90	- من مواد نسجية أخر	القيمة	٥ %	
8471.10	- آلات قياس ذاتية أو آلات مشتركة ذاتية للمعالجة المعلومات	القيمة	مطلية	
8471.41	- تتضمن في نفس الغلاف على الأقل وحدة معالجة ... قمع	القيمة	مطلية	
8471.49	- غيرها ، مقننة على شكل قنطرة	القيمة	مطلية	
8471.50	- وحدات معالجة رقمية عدا تلك المخلقة ... قمع	القيمة	مطلية	
8471.60	- وحدات لونية أو بتأثير التلويح وأن تشمل ضمن	القيمة	مطلية	
8471.70	- نفس القالب ووحدات تخزين	القيمة	مطلية	
8471.80	- وحدات تخزين	القيمة	مطلية	
8471.90	- وحدات أخر للآلات ذاتية المعالجة للمعلومات	القيمة	مطلية	
8473.30	- غيرها	القيمة	مطلية	
8473.30	- أجزاء ولوازم للآلات والأجهزة المخلقة في البند 8471	القيمة	مطلية	
8510.10	- أجهزة حاسبة	القيمة	٥ %	
8523.20	- كراسي ممتدة	القيمة	مطلية	
8523.902	- حوامل معلومات الآلات المخلقة في البند 8471	القيمة	مطلية	
8524.31	- إعادة عرض ظاهرة عدا الصوت أو الصورة	القيمة	مطلية	

رقم البند المسلسل	بيانات التصنيف	نوع البند	الاستخدام	المقرر
8524.40	- لشرطة ممتدة لإعادة عرض ظاهرة عدا الصوت أو الصورة	القيمة	مطلية	
8524.91	- لشرطة ممتدة لإعادة عرض ظاهرة عدا الصوت أو الصورة	القيمة	مطلية	
8525.201	- أجهزة الهاتف فائقة	القيمة	٥ %	
8525.40	- أجهزة تصوير ثابتة وغيرها من أجهزة التصوير	القيمة	٥ %	
8527.901	- أجهزة لنقل الصوت	القيمة	٥ %	
9006.40	- أجهزة تصوير ذات التظهير والطبع الفوري :	القيمة	٥ %	
9006.401	- أجهزة تصوير الأشخاص فوتوغرافياً	القيمة	٣٥ %	
9006.409	- غيرها	القيمة	٣٥ %	
9006.51	- يتم التصوير فيها من خلال العدسة (ذات التماسك من خلال حزمة SLK) ، تعمل بالكام بشكل مباشر لا يتجاوز عرضها 35 ملم :	القيمة	٥ %	
9006.511	- أجهزة تصوير الأشخاص فوتوغرافياً	القيمة	٣٥ %	
9006.519	- غيرها	القيمة	٣٥ %	
9006.52	- غيرها تعمل بالكام بشكل مباشر لا يتجاوز عرضها 35 ملم :	القيمة	٥ %	
9006.521	- أجهزة تصوير الأشخاص فوتوغرافياً	القيمة	٣٥ %	
9006.529	- غيرها	القيمة	٣٥ %	
9006.53	- غيرها تعمل بالكام بشكل مباشر لا يتجاوز عرضها 35 ملم :	القيمة	٥ %	
9006.531	- أجهزة تصوير الأشخاص فوتوغرافياً	القيمة	٣٥ %	
9006.539	- غيرها	القيمة	٣٥ %	
9006.59	- غيرها :	القيمة	٥ %	
9006.591	- أجهزة تصوير الأشخاص فوتوغرافياً	القيمة	٣٥ %	
9006.599	- غيرها	القيمة	٣٥ %	

رقم الترخيص	نوع الترخيص	القيمة	المعدل
9101.11	بوسيلة إظهار آلية فقط	القيمة	5 %
9101.12	بوسيلة إظهار بصورة إلكترونية فقط	القيمة	5 %
9101.19	غيرها	القيمة	5 %
9101.21	تملاً ذاتياً (أتمتة)	القيمة	5 %
9101.29	غيرها	القيمة	5 %
9102.11	بوسيلة إظهار آلية فقط	القيمة	5 %
9102.12	بوسيلة إظهار بصورة إلكترونية فقط	القيمة	5 %
9102.19	غيرها	القيمة	5 %
9102.21	تملاً ذاتياً (أتمتة)	القيمة	5 %
9102.29	غيرها	القيمة	5 %

٢ - يعمل به اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نظمي الجند
مدير علم الجمارك
د . مريد مراد
وزير المالية
محمد صافر
وزير الصناعة والتجارة

تعليمات بدل الإعجاب التي تتقاضاها المكاتب الخاصة للتشغيل

صادرة استناداً لأحكام الفقرة (أ) من المادة (٧) من نظام المكاتب الخاصة للتشغيل رقم (٢١) لسنة ١٩٩٩ والصادر استناداً لأحكام الفقرة (ب) من المادة (١٠) من قانون العمل رقم (٨) لسنة ١٩٩٦ .

المادة (١) : تسمى هذه التعليمات (تعليمات بدل الإعجاب التي تتقاضاها المكاتب الخاصة للتشغيل لسنة ١٩٩٩) ويصل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة (٢) : أ - للمكتب الخاص بالتشغيل أن يتقاضى بدل تعاب من يوفر له عملاً وإسرة واحدة بنسبة (٥٠%) من قيمة الأجر الشهري المتعلق عليه في العقد المبرم بين صاحب العمل وبين من يوفر له عملاً على أن تدفع هذه النسبة سن أجور الشهر الأول .

ب - يتربط على صاحب المكتب أن يزود من وفر له عملاً بالوصف حسب الأصول ويضمن مقدار البدل الذي تقاضاه منه .

المادة (٣) : يعتبر البدل المأمور به عليه في المادة (٢) من هذه التعليمات شاملاً لجميع تعاب المكتب وخدماته التي قام بها في سبيل إيجاد فرصة عمل للباحث عن عمل ولا يجوز للمكتب أي تقاضي أي مبلغ إضافي عليه .

وزير العمل
عبد الفاييز

مكاتب العمل

تعليمات صندوق الإفراض لموظفي

دائرة الجمارك رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٩

استنادا للصلاحيات المخولة لي بمقتضى أحكام الفترة (د) من المادة (١٦١) من قانون الجمارك رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٨ ، قرر إنشاء صندوق لقرائن لموظفي دائرة الجمارك وفق التعليمات التالية :-

المادة (١) : يوس في دائرة الجمارك صندوق يسمى (صندوق الإفراض لموظفي دائرة الجمارك) يعمل على تحقيق الأهداف المنصوص عليها في هذه التعليمات ، وتدار شؤونها وفقا لأحكامها .

المادة (٢) : تكون للكتات والمحارث التالية الواردة في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها أمداد إلا إذا دلت لقرينة على خلاف ذلك :

- الدفتر :- دائرة الجمارك
المهندس العام :- مدير عام دائرة الجمارك
الصندوق :- صندوق الإفراض لموظفي دائرة الجمارك المؤسس بموجب أحكام هذه التعليمات .
الجنة :- اللجنة الإدارية للصندوق .
الرئيس :- رئيس اللجنة الإدارية للصندوق .
المشترك :- كل موظف يعمل في الدائرة ويكون مشتركاً في صندوق الإفراض بما في ذلك الموظفين المعين براتب شهري مقدس أو بعدد حساب المشاريع أو الأملاك ولا يشمل العمال الذي يتقاضى اجرا يوميا .

- الخدمة القومية :- الخدمة المدنية الخاصة للتقاعد أو للضمان الاجتماعي .
الهبة الخاصة :- جميع المشتركين في الصندوق .
المدير :- مدير الشؤون المالية .
صندوق الإفراض :- صندوق إفراض لموظفي دائرة الجمارك المؤسس بموجب التعليمات الخاصة به .

المشروع السكني :- مشروع إنشاء أو اكتمال المباني السكنية وتشمل هذه الحجرة (مشاريع شراء المساكن الجاهزة أو على الهيكل والمساكن وكذلك شراء وتجسيذ الأراضي وتزويدها بالمرافق الضرورية للقيامات السكنية .
كلفة المسكن :- كلفة بناء المسكن ومن الأرض التي لقم عليها وتكاليف إنشاء جميع المرافق العامة .

المادة (٣) أ - يكون للصندوق شخصية معنوية وله استقلال مالي وإداري ويتبع بالحقوق والصلاحيات ويتحمل المسؤوليات والالتزامات المنصوص عليها في هذه التعليمات .

ب - يتولى المحامي العام المدني تمثيل الصندوق في الدعاوي التي يقبها أو قام عليه لدى المحاكم وتتعلق عليه أحكام قانون دعاوي الحكومة المعمول به .

المادة (٤) : يعمل الصندوق في نطاق المشتركين فيه وضمن حدود الإمكانات المتوفرة لديه على المساهمة في تحقيق أهداف إنشاء مجمعات سكن وطنية وقروض إسكان لموظفي الجمارك وتحسين أحوالهم المعيشية والرياضية والثقافية والاجتماعية وذلك بجميع الوسائل والطرق التي يمكن تطبيقها أو تنفيذها بمقتضى أحكام هذه التعليمات بما في ذلك :-

- أ - تقديم القروض للمشاركين لقيامات الإسكان أو لتسديد القروض التي حصلوا عليها لقيامات الإسكان لهم من بئوك أو مؤسسات الإفراض المتخصصة أو أية قروض من جهات أخرى وضمن الشروط المبينة لاحقاً .

ب - شراء أو استهلاك العقارات والأراضي وبيع التصاميم وإجراء الدراسات وإتساع المسكن وفي البرامج الموضوعة لها بشكل جماعي عن طريق الغير أو بملكتها المباشر أو عن طريق العائلات وتمليكها للمشاركين .

ج - تشجيع المشاركين على المساهمة لخلايا الإسكان .

د - تشجيع المشاركين على تحسين الأحوال المعيشية الأخرى في حال توفر سكن لهم .

المادة (٥) : تكون اموال الصندوق من :

أ - رأس ماله المدفوع شهرياً من حساب بيانات الخدمات بما يعادل نسبة (١٠ ٪) من الراتب الأساسي الشهري لكل موظف مشترك .

ب - القروض التي يحصل عليها الصندوق من حساب صندوق الايجار لموظفي الوزارة .

ج - القروض التي يحصل عليها الصندوق من أي مصدر آخر اتفق عليه اللجنة الإدارية .

د - أية اموال أخرى يحصل عليها الصندوق بصورة قانونية واتفق عليه اللجنة الإدارية .

المادة (٦) أ - يعتبر كل مشترك بصندوق الايجار من موظفي دائرة الجمارك مشتركاً فعلياً وبمسئولة تلقائية في الصندوق .

ب - تحسب مدة الاشتراك في صندوق الايجار من ضمن المدة المقررة بهذه التعليمات .

المادة (٧) : يستثمر أموال الصندوق بقرضها للمشاركين أو بإدخالها لدى البنوك بفائدة تبقى عليها أو بشراء واستهلاك العقارات والأراضي وإقامة الأبنية ليهيئها للمشاركين أو لأية مشاريع تخدم المشاركين .

المادة (٨) : يعتبر مشترك الموظف في الصندوق ولتتضمن من أرباحه وأرباحه بعد انتهاء خدمته لتغطية في دائرة الجمارك إذا أدى رغبته في ذلك بصورة خطية خلال (٩٠) يوم من تاريخ انتهاء خدمته على أن يبقى مشتركاً بصندوق الايجار .

المادة (٩) أ - لا يجوز صرف أي مبلغ بدون قرار من اللجنة الإدارية وبحق اللجنة الإدارية بإصدار القرارات التنفيذية المالية إذا وجدت داعياً لذلك .

ب - لا يجوز سحب أي مبلغ كان من أموال الصندوق إلا بتوقيع رئيس اللجنة وأمين الصندوق بالإضافة إلى من يفوضه المدير العام بذلك وفق القرار الصادر بموجب الفقرة السابقة ونفسى حال غياب أمين الصندوق في أي من الحالتين المشار إليهما يقوم السكرتير بالتوقيع بدلاً عنه .

المادة (١٠) أ - يتولى إدارة الصندوق لجنة إدارية مؤلفة من سبعة موظفين ثلاثة منهم بمهام المدير العام ولرعية يتم انتخابهم من قبل اللجنة العامة لمدة سنتين قابلة للتجديد .

ب - عين أعلى أعضاء اللجنة الإدارية في الدرجة رئيساً لها .

ج - تنتخب اللجنة الإدارية من بين أعضائها نائباً للرئيس وأميناً للصندوق (يفضل أن يكون من موظفي مديرية الشؤون المالية) وسكرتيراً .

المادة (١١) أ - تعقد للجنة الإدارية اجتماعاتها مرة واحدة في الشهر على الأقل .

ب - يكون النصاب قانونياً إذا حضره خمسة أعضاء من اللجنة الإدارية على أن يكون الرئيس أو نائبه من بينهم .

ج - تصدر قرارات اللجنة الإدارية بالأكثارية والرئيس أو نائبه صوت مرجح عند تساوي الأصوات .

المادة (١٢) : يباشر واللجنة الإدارية بالإضاعة إلى ما تضمن عليه التعليمات الوضائف التالية :-

- أ - تقرير السياسة العامة للصندوق ووضع خطة إسكان عاصمة للمشترين وتحديد مراحل تنفيذها .
- ب - شراء الأراضي والطارات الضرورية لتنفيذ مشاريع إسكان المشترين وتحسين الأهداف المقصودة في هذه التعليمات .
- ج - بيع الأراضي ودور السكن وأية إسهامات أخرى يمتلكها الصندوق للمشترين وتلبيك في نطاق إيجاد أفضل الطرق لاستثمار الإسهامات المتوفرة لدى الصندوق في سبيل تنفيذ الأراض التي التزم من أجلها .
- د - دراسة طلبات المشترين للحصول على القروض واتخاذ القرار بشأن منحها للمعترضين .
- هـ - وضع الموازنة العامة للصندوق .
- و - مراقبة الحسابات والمخاطر التي تنص عليها هذه التعليمات وحفظها .
- ز - مراقبة استثمار أموال الصندوق والأشراف على تنفيذها وتحديد طرق وشروط استثمارها وفقاً لأحكام هذه التعليمات .
- ح - تنسيق نتائج الجرد السنوي أو أي جرد تبنى للجنة أن أجراه ضروري .
- ط - دراسة تقرير مدققي الحسابات السنوي وتقديم التماسي بشأنه للمدير العام .
- ي - وضع مشروع الميزانية التقديرية للسنة المالية الجديدة .
- ك - وضع وإصدار القرارات التنفيذية لضرورة إدارة الصندوق وتنظيم شؤونه في حدود الصلاحيات والمسؤوليات المفوضة لها بمقتضى هذه التعليمات .

المادة (١٣) أ - تتم اللجنة الإدارية إلى الهيئة العامة في بداية شهر كانون الثاني من كل عام تقريراً مفصلاً يتضمن الميزانية العامة للصندوق للعام العائلي وميزانية تقديرية للعام المقبل وكذلك خطة العمل والسياسة العامة للصندوق .

ب - الهيئة العامة الحق في مناقشة هذا التقرير وتقديم التماسي بشأنه ثم راعه في المدير العام مع توصيلها للآراء .

المادة (١٤) أ - تجتمع الهيئة العامة مرة كل سنة على الأقل في بداية شهر كانون الثاني من كل عام بقاء على دعوة اللجنة الإدارية ويكون اجتماعها قانونياً إذا حضرته الأغلبية المطلقة وإذا لم يبلغ عدد المجتمعين هذه النسبة في الاجتماع الأول بإجتماع مدة (١٤) يوماً من تاريخه ويختار قانونياً منها بلغ عدد الحاضرين ويناقش في هذا الاجتماع التقرير السنوي للجنة الإدارية وترفع التماسي بشأنه إلى المدير العام .

ب - تدعى الهيئة العامة للاجتماع إذا طلب ذلك من الأعضاء المشترين في الصندوق وعلى اللجنة الإدارية توجيه الدعوة إلى الأعضاء مرفقه بجدول الأعمال قبل أسبوع من موعد لمحدد للاجتماع .

المادة (١٥) أ - لا يحق للمشارك الحصول على أي من حقوق الاقتراع التالية من الصندوق إلا لمرّة ولحدود:-

- ١ - تخصيص دار للسكن من المشاريع السكنية التي تشاءها الصندوق .
- ٢ - الحصول على قرض لإشياء دار للسكن .
- ٣ - الحصول على قرض لشراء دار جاهزة للسكن أو أرض لإنشاء مشروع سكن عليها .
- ٤ - الحصول على قرض لإسكان دار سكن يمتلكها أو لتسديد قروض حصلوا عليها لغايات توفير السكن لهم .

ه - الحصول على قرض لتأمين الأحوال المعيشية في حال توافر سكن .

ب - يتم طلب قرض على نموذج خاص .

ج - لا يجوز للشرك استخدام القرض الذي حصل عليه من الصندوق أو أي جزء منه في غير الأغراض والأصناف التي خصص له القرض من أجل القيام بها وللجنة القيام بجميع الإجراءات التي تراها مناسبة للتأكد من التزام المشترك بأحكام وشروط القرض .

د - إذا أخل المشترك بأي من الأحكام والشروط الواردة في هذه التعليمات ولم يتخذ بها خلال المدة التي تحددها له اللجنة بقرار خطي توجبه إليه ، واعتذرت بمرور من المشترك جميع المبالغ التي دعت له .

المادة (١٦) : يشترط لطلبات تقديم الطلب للاقتناع من أهداف الصندوق أن يكون المشترك قد أتم مدته لا تقل عن خمس عشرة سنة في الخدمة الفنية وكان يقرن مشتركاً فسي صندوق الانحياز لموظفي الدائرة خلال خدمته لمدة لا تقل عن عشر سنوات متوالية .

المادة (١٧) أ - لطلبات الإرضاء بسم المشتركين في الصندوق إلى مجموعتين -

١ - المجموعة الأولى:

وتشمل الموظفين المصنفين ويخصص لها (٦٠ ٪) من المبالغ المقررة لها .

٢ - المجموعة الثانية:

وتشمل الموظفين غير المصنفين ويخصص لها (٤٠ ٪) من المبالغ المقررة لها .

ب - مع مراعاة ما ورد في الفقرة (١) من هذه المادة تنطبق القروض للمشتريين وتخصص دور السكن المجازة لهم مع توافر الشروط المنصوص عليها في هذه التعليمات وفقاً لما يلي :-

١ - المجموعة الأولى:

حسب أوضاعهم في الدرجة وإذا تساؤوا في الدرجة فيقدم الأقدم في الترافع ومن ثم لتعيين لعدد أفراد الأسرة .

٢ - المجموعة الثانية:

حسب الأقدمية في الخدمة ومن ثم عدد أفراد الأسرة .

المادة (١٨) : لا يجوز أن تتجاوز فترة سداد القرض الممنوح للمشتري عن (٢٠) عاماً .

المادة (١٩) أ - يتم تخصيص القرض من الصندوق بناء على طلب المشترك وبقرار من اللجنة إذا توافرت فيه الشروط المنصوص عليها في هذه التعليمات للاقتناع من أهداف الصندوق وأصله .

ب - يخصص الصندوق قرضاً للمشارك يعادل (١٠٠) ضعف الراتب الأساسي الشهري على أن لا يزيد مقدار القرض لأي مشترك عن مبلغ (عشرين ألف دينار) وذلك لطلبات إنشاء دور السكن أو شراء سكن جاهز أو على الهيكل وإكماله أو تجديد قروض سبق قرضاتها لطلبات سكنية أو لشراء قطعة أرض لإقامة مشروع السكن عليها .

ج - يخصص نصف قيمة القرض المدين في أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة للمشارك وتلك لطلبات تأمين الأحوال المعيشية الأخرى في حال توافر سكن .

المادة (٢٠) : يشترط إتمام البناء خلال مدة لا تتجاوز اثنا عشر شهراً من تاريخ تنظيم سند القرض .

المادة (٢١) : يدفع القرض للمقرض على ثلاث دفعات تتناسب ومراحل تنفيذ البناء ويوقع القسط الأول عند تنظيم سند القرض وبمبلغ (٢٥ ٪) من قيمة القرض .

المادة (٢٢) : يجوز للجنة الإدارية على بعض الأحوال الموقوفة على منح قرض للشراء بناء لاستعماله ممكن خاص أو لشراء قطعة أرض أو لتسديد قروض إسكانية أو لتأمين الأحوال المعيشية وعندئذ يدفع القرض لدفعه ولحده .

المادة (٢٣) : لا يتم متابعة دفع باقي الأقساط لأي مشترك إلا إذا قدم الوثائق التالية : -

أ - سند تسجيل أو تصريف بابت ملكية المشترك المستقلة للأرض إذا كان القرض إقامة دار سكن له عليها ويملكه المستقلة للأرض وما عليها من إتشاوات إذا كان القرض لإصلاح دار السكن المعلقة على الأرض أو لتسديد قروض حصلوا عليها لغايات الإسكان لهم من بنوك أو مؤسسات متخصصة أو حتى أية قروض أخرى حصلوا عليها لغايات الإسكان لهم بدلالة رخصة إتشاوات شريطة عدم مرور خمس سنوات على تاريخ انتهاء العمل بها .

ب - يجوز قبول سند تسجيل بملكية أرض أو تصريف بها على الشروع على أن يقدم المشترك إقراراً خطياً من الشركاء أو الشركاء الآخرين فسي الأرض مصفلاً من الجهات المختصة بالأمر له بإقامة مشروع السكني عليها .

ج - معاملة نقل الملكية بين البيع والمشتري (المشارك) المتطلبة لدى السلطات المختصة لغاية شراء دار أو شقة سكن جاهزة أو شراء قطعة أرض .

د - المخططات والتصاميم المعدة رسمياً والخضعة بدار السكن أو البناء الذي تقوم فيه الشقة أو بدار السكن التي ستقام بالقرض أو المنقطة بالاصصال اللازمة لاصصال دار السكن المعلمة .

هـ - رخصة إقامة تدار أو الشقة أو البناء المشتمل على شقة أو اكتمال دار السكن المعلقة على أن تكون صادرة من السلطات المختصة أو إبراز ما يثبت عدم ملكيته للقطعة أرض أخرى في نفس المحافظة المدني شراء الأرض بها ضمن السلطات المختصة .

و - سند وضع الأرض أو الدار أو كليهما معاً حسب ملتقى الحال تأمناً للقرض بالإضافة إلى أية عقود أو سندات أو وثائق تأمين أو كفالة أو حوالة تشتري هذه للتعليمات أو تقرر اللجنة تقديمها لضمان تسديد القرض .

المادة (٢٤) أ - يدفع القسط الثاني للمشارك وبنسبة (٥٠ ٪) من قيمة القرض بعد تقديم جميع الوثائق المتضمنة عليها في المادة (٢٣) من هذه التعليمات .

ب - يدفع القسط الثالث وفقاً للمرحلة التي بلغها إنشاء البناء أو دار السكن التي صرف القرض لإنشائها وحسب القواعد والأسس التي تضعها اللجنة .

ج - يوافق المقرض مدور الشؤون المالية بانتاج الأقساط الشهرية المستقة من راتبه تقريظاً لا رجعة فيه حتى إقواء بقيمة القرض .

المادة (٢٥) : إذا انتهت الخدمة القبطية في الدائرة للمشارك الحاصل على قرض تحسب المبالغ المطلوبة من ذلك المقرض المصدق حتى تاريخ انتهاء خدمته القبطية بالذات بما في ذلك القروض التي حصل عليها في المصدق سواء كانت مستقاة أو غير مستقاة في ذلك التاريخ وتزال منها المبالغ المستقاة له من حساب صندوق الانخار وفي حالة عدم كفايتها لتسديد المبلغ يوقع تمهيداً يدفع الرصيد على أقساط شهرية وفي حال الإخلال بالدفع الأقساط المستقاة لمدة تزيد على ستة شهور متتالية يباع السكن أو الأرض .

المادة (٢٦) : يجوز المصدق أن يؤمن تأمناً جماعياً على حياة المقرضين على أن تصالف رسوم التأمين المستقاة على الأقساط الشهرية .

المادة (٢٧) : اللجنة الإدارية الحق في أن تتخذ جميع الإجراءات القانونية بحق المتخلفين عن تنفيذ الأساطط الشهرية لأي سبب من الأسباب وفقاً لنصوص عقد القرض المبرم .

المادة (٢٨) أ - يستوفى من المشترك الذي يخصم له قرض بدل خدمات مبلغ (٥٠٠) دينار ويخصم مباشرة عند صرف القفعة الأولى من القرض .

ب - صافي بدل الخدمات بعد حسم التفتتات والمصاريف يسجل لحساب صندوق الأرباح .

المادة (٢٩) أ - يستحق شديد القسط الأول بعد مرور ثلث عشر شهراً على توقيع العقد إذا كان القرض لبناء سكن أو تكامل بناء ويحد ثلاثة أشهر من تاريخ توقيع العقد إذا كان لشراء بيت جاهز أو لتسديد قرض إسكاني أو لشراء أرض أو لتأمين الأحوال المعيشية في حال توفر سكن .

ب - يجوز وفي حالات استثنائية للجنة الإدارية أن تصدر قراراً مسبباً بتأجيل تاريخ البدء من شديد القسط القرض لمدة لا تزيد على سنة لأشهر شريطة أن يكون قرار التأجيل متماشياً مع أوضاع صندوق المالية إذا كان القرض لبناء سكن فقط وامره ولابده .

المادة (٣٠) : تباع الأراضي والسكن التي يشترها أو يقيها الصندوق المشتركين مع مراعاة الشروط الواجب توافرها في المقرض وفقاً لما ورد في هذه التعليمات .

المادة (٣١) : تطبق للنصوص الخاصة بالمقرض التي تسلي لشراء دار أو شقة سكن جاهزة على لسان المسكن أو الأراضي التي يقيمها الصندوق المشتركين بوصفها قرضاً فيما يتعلق بطريقة التسديد وتأمين السكن ورهونه .

المادة (٣٢) أ - إذا حصل أحد الزوجين المشتركين على قرض من الصندوق أو على دار للسكن من المشاريع الاسكانية وكادت الرابطة الزوجية تكتله بينهما فيخصم حق الآخر بالاتفاق من الصندوق بقرض بما لا يتجاوز (٢٥ ٪) من القرض المقرض أن يخصم له .

ب - إذا انتهت الزوجية بالطلاق فإن يوزع كبرى أو بالقوة فيعود لكل منهما حقه المتعلق في الاتفاق من مشاريع الصندوق وقروضه إذا لم يكن قد استرد شراكته فيه .

ج - إذا توفي المشترك فتنتقل الالتزامات التي عليه الصندوق إلى ورثته الشرعيين .

المادة (٣٣) : على المشترك الذي حصل على قرض من الصندوق إنشاء أو شراء أو تكامل دار سكن أو الذي حصل على دار السكن من المشاريع السكنية للصندوق أن يستقدمها كمسكن له ولافراد عائلته ويحظر استخدامها أو استغلالها بأية صورة أخرى بما في ذلك تأجيرها بدون موافقة مدير عام الجمارك إخلالاً بأحكام هذه التعليمات وبالتسليم التي خصص للتسديد بموجبها وتطبق على المشترك المخل في هذه الحالة أحكام الفقرة (د) من المادة (١٥) من هذه التعليمات وتتخذ بحقه الإجراءات المنصوص عليها .

المادة (٣٤) أ - على الرغص ما ورد في المواد (١٦ ، ١٧ ، ١٩) من هذه التعليمات بفتح الموقوف المشترك بالصندوق والمستأجر أحد الشقق في إسكان موظفي الجمارك المنشأ سنة (١٩٨٠) إسكان المقاولين حق الأولوية في الاتفاق المبائر في الصندوق بتلك الشقة المستأجرة وفق الأحكام التي ستقرر من اللجنة على أن يقدم المشترك بطلب خطي للجنة ، وفي هذه الحالة يلتزم حقه بالحصول على أي قرض آخر من الصندوق .

ب - لا يحق للموقف المشترك بالصندوق الحصول على أي من حقوق الاتفاق الواردة في المادة (١١٥) من هذه التعليمات إذا كان مستأجراً لشقة في إسكان موظفي الجمارك إلا بعد إغلاء المأجور .

المادة (٣٥) : ترعى اللجنة الإدارية بالحدود فيما يتعلق بكافة أصنافها التي لم يرد عليها نص في هذه التعليمات .

المادة (٣٦) ١ - تسلك الدفاتر المالية التالية من قول أمين الصندوق بعد ترقيدها وختمها حسب الأصول :-

١ - دفتر الصندوق :

ويعد المبالغ التي تدخل إلى الصندوق وتصرف منه بموجب مستندات

٢ - دفتر الأقساط :

يحتوي جميع معاملات الصندوق بصورة إجمالية .

٣ - دفتر الإقراض :

ويثبت فيه جميع التفصيلات المتعلقة بالقروض والمقرضين وأسماؤهم وتاريخ دفع الأقساط المستحقة وبذل الخدمات والأرصدة المتبقية بعد التسديد .

٤ - السجلات والدفاتر التي يكتبها النظام المالي لقطاعاتها .

٥ - ملفات بأرقام متسلسلة للرسائل .

ب - وشرف السكرتير على تنظيم محاضر جلسات مجلس الإدارة وتكوين القرارات فيها .

المادة (٣٧) : للرئيس صلاحية إصدار القرارات التنفيذية اللازمة في الأمور التالية :-

١ - تنمية موارد الصندوق .

٢ - أي قرارات تتعلق بتنفيذ أحكام هذه التعليمات .

المادة (٣٨) ١ - مع مراعاة الأحكام الأخرى في هذه التعليمات تعتبر أموال الصندوق كأموال الخزينة وتطبق على المطالبات بها وتحصيلها والضمانات والائتمانات الممنوحة لها القوانين والأنظمة التي تطبق على أموال الخزينة وحقوقها بما في ذلك فسخون دعوى الحكومة ويكون تحصيل الأموال الأميرية المعمول بها .

ب - يقوم ديوان المحاسبة بتفريق حسابات الصندوق .

المادة (٣٩) : تعتبر الأحكام الواردة في هذه التعليمات جزء لا يتجزأ في أي قرار أو عقد أو التزام تتخذه أو تدرجه اللجنة باسم الصندوق ولو لم ينص صراحة على ذلك الأحكام في ذلك القرار أو العقد أو الالتزام .

د . ميشال مارون
وزير المالية - الجمارك

مكتبة من الكتب



نوع من قبل وزارة المالية

طبع في المطابع العسكرية